االجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة احمد زبانة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

محاضرات مقياس الاقتصاد النقدي و سوق راس المال

لطلبة السنة الثانية «LMD» علوم اقتصادية

من اعداد الدكتور :

ولدهنية هاجر

السنة الجامعية : 2021/2022

تطورت النقود عبر التاريخ من مرحلة المقايضة إلى مرحلة الاقتصاد النقدي، وتطور معها الدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصاديه لذلك فليس من المبالغة القول ان النظام الاقتصادي الحديث يطلق عليه تسمية النظام الاقتصادي النقدي.

المحاضرة الأولى -التبادل والنقود.

اعتمد الفرد لاشباع حاجاته على مبادلة ما يفيض لديه من منتجات بالسلع والخدمات التي هو بحاجة إليها وذلك قبل ابتكار النقود كوسيط للتبادل، وبدأت هذه الأخيرة تتطور إلى أن وصلت لما هي عليه الان.

التطور التاريخي للنقود.

لقد مرت النقود في تطورها عبر التاريخ بعدة مراحل واتخذت عدة أنواع وأشكال وذلك وفقا للتطور التاريخي للمجتمعات وللمعاملات بين الأفراد، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم المراحل التي مرت بها النقود.

أولا : نظام المقايضة:

مرت عملية التبادل بعدة مراحل ، مثلت المقايضة أولى هذه المراحل، غير أنه تم التخلي عنها نتيجة العيوب التي جعلتها غير قادرة على مسايرة التطورات الحاصلة في الحياة الاقتصادية.

أ -**مفهوم نظام المقايضة:**

مع تقدم الفنون الانتاجية، تمكن الانسان من أن يتعدى المرحلة التي كان انتاجه فيها يكفي بالكاد لحفظ حياته، وانتقل إلى مرحلة جديدة أصبح فيها إنتاج الفرد أكبر من ذلك القدر اللازم لسد حاجاته فارتفاع مستوى الانتاجية يؤدي غالبا إلى تحقيق فائض في السلعة المنتجة يتجاوز الحاجة الخاصة لتلك الجماعة، وفي نفس الوقت إلى نقص في السلعة الأخرى التي تحتاجها هذه الجماعة، ويعجز جهازها الانتاجي عن توفيرها بالقدر اللازم ، ويقابل ذلك جماعة أخرى تتخصص في انتاج سلعة، أو مجموعة من السلع، محققة بذلك فائضا لاحتياجاتها الأولى ، ومحتاجة في نفس الوقت إلى سلع أخرى .ومن هنا نشأت المبادلات الاقتصادية في صور فائض كل جماعة بفائض الجماعة الأخرى، ويطلق على عملية المبادلة العينية هذه **المقايضة** .

إذن يعتبر نظام المقايضة أول نظام تجاري أوجدته المجتمعات البشرية، وهو نظام بدائي بسيط، كان يعتمدعمله بصورة أساسية على مبادلة سلعة ما، فائضة عن حاجة صاحبها بسلعة أخرى .

ويفترض هذا النظام تزامن عملية البيع والشراء، فالذي يبيع سلعة فائضة عن حاجته، يشتري مقابلها سلعة أخرى في نفس الوقت، مما يعني عدم وجود فاصل زمني بين العمليتين .

هذا الشكل البسيط من المبادلة، كان يلبي في وقته الحاجات البشرية، بسبب بساطتها وعدم تنوعها، واقتصار مهارات الأفراد على أساسيات معينة، كما كانت الرغبات الانسانية لا تتجاوز الحاجات الأساسية للإنسان، وهذه الحاجات لم تتطلب انذاك تعقد في حجم أو شكل المعاملات الاقتصادية بين الأفراد، بل أن بدائية وسائل الاتصال- اللغة والاشارة و الكتابة- سهل من قبول الافراد لمبادلة السلع ودون اعتبار لخسارة طرف وربح الأخر.

عموما يمكن تعريف المقايضة على انها تلك العملية التي يتم بموجبها تبادل السلع والخدمات ببعضها البعض دون استخدام النقود في عملية التبادل.

عيوب المقايضة :

على الرغم من انه لا يمكننا انكار الدور الهام الذي كان نظام المقايضة يقوم به في وقت اتسم بمحدودية الفائض من الانتاج ومحدودية المنتجات المتاحة وبساطة المجتمعات الانسانية وبساطة حاجياتها.

لكن مع تطور النشاط الاقتصادي للبشرية الناشئ عن استخدام وسائل وطرق انتاجية جديدة وظهور الملكية الخاصة والتخصص في العمل ازداد الفائض من المنتجات وتنوعت أشكالها وازداد عددها . الأمر الذي أصبح معه النظام التجاري

القائم على المقايضة قاصرا عن لعب دوره في تسهيل التبادل التجاري ، وذلك للنقائص والعيوب التي اتصف بها نظام المقايضة والتي يمكن اجمالها فيما يلي :

.1صعوبة تحقيق التوافق المزدوج في الرغبات:

في سوق المقايضة يصعب ضمان تطابق رغبات البائعين والمشترين بمعنى آخر يصعب توافر الرغبات المشتركة أو المتوافقة بين الأطراف المتبادلة للسلع والخدمات، وهذه الصعوبة لا تنحصر في عدم توافر الرغبة لدى الطرفين المتبادلين للسلع، من حيث قيمة وكمية ونوع أو جودة السلع وشروط التسليم والتسلم، بل يتعدى الأمر إلى أكثر من ذلك، إذ ان هناك نوعا من السلع لا يمكن تجزئتها كالحيوانات مثلا، والتي لا يمكن لصاحبها إلا ان يبحث عن سلعة أو مجموعة معينة ومحددة من السلع المساوية نسبيا من حيث القيمة لقيمة سلعته، ويجد صعوبة في ايجاد الطرف الراغب والقادر على مبادلته وفق رغبته، وما معه من سلعة.

عدم توفر وحدة حساب عامة ومشتركة تقاس بها أثمان السلع والخدمات:

في ظل نظام المقايضة يجب تحديد قيمة كل سلعة إلى جميع السلع الأخرى، وفي حالة تنوع السلع وكثرتها فيما يعني آلاف الأسعار المختلفة لهذه السلع مع بعضها البعض، وهذه مسألة مرهقة وغير عملية وغير دقيقة، إذ أن قيم الأشياء في ظل نظام المقايضة لا يكون لها مقياس ثابت معروف، بل تقاس قيمة الشيئ بما يساويه من أي شيئ آخر يمكن ان يستبدل به، وبذلك يكون لقيمة كل شيء عدد من المقاييس يساوي عدد الأشياء الأخرى .

وهذا يعني أن سعر كل سلعة يتم التعبير عنه ضمن إطار السلع الأخرى فمثلا سعر كيس القمح يساوي ثلاثة أكياس من الأرز، وكيس الأرز يساوي كيسين من السكر، إذا كيس القمح يساوي ستة أكياس من السكر.وهكذا ...يتم احتساب باقي السلع.

.3عدم قابلية السلع للتجزئة:

قد تحول صعوبة وأحيانا استحالة تجزئة أنواع عديدة من السلع من إنجاز المقايضة ، فقد يرى مربى الماشية الذى يرغب في الحصول على قمح أن رأسا من ماشيته تساوى خمسين كيلة من القمح . وإذا كان هو لا يحتاج إلا إلى خمس عشرين كيلة من القمح ، فكيف تتم عملية المقايضة وما يحتاجه من القمح لا يساوى إلا نصف رأس من الماشية وهى لا تقبل التجزئة وهكذا ، فالصعوبة الثالثة من صعوبات المقايضة هي عدم قابلية بعض السلع للتجزئة.

.4عدم وجود وسيلة لاختزان قيمة السلعة:

ويعني ذلك عدم قدرة الأفراد على الاحتفاظ بالقوة الشرائية الموجودة بالسلعة، ويعود ذلك إلى أن بعض السلع في ظل نظام المقايضة لا يمكن خزنها أما لصعوبة تخزينها أو بسبب تكلفة تخزينها والوقت والجهد المستثمر لذلك .

فإذا أراد شخص أن يدخر جزءاً من إنتاجه ليستهلكه أو يبادله بغيره من السلع في المستقبل فلابد أن يحتفظ به في صورة سلعية ، ولكن كثيراً ما لا يستطيع الفرد ذلك لأن السلعة التي ينتجها قد يصعب تخزينها ، فقد تكون سلعة زراعية ربما يصيبها التخزين بالتلف أو العطب أو تنقص قيمتها . وقد يؤدى به إلى أن يندفع في استهلاكها بسرعة أو أن يقوم بمبادلتها بسلعة أخرى قد لا يكون بحاجة إليها أو قد يقبل شروطاً للمقايضة ما كان ليقبلها لو كانت سلعته قابلة للتخزين لفترة طويلة ومن هذا يتضح صعوبة تخزين بعض السلع نتيجة لصعوبة نقل هذه السلع من مكان لآخر كذلك.

.5عدم توافر وسيلة للدفع المؤجل او الادخار:

في ظل نظام المقايضة نجد أيضا صعوبة عند وجود عملية الدفع المؤجل ، فإذا أعطى منتج الصوف إنتاجه من الصوف إلى منتج القمح ، ثم تعهد منتج القمح بتقديم القمح سدادا للصوف ولكن في فترة زمنية مستقبلة ، فإن هناك عديدا من المخاطر تنشأ في هذه الحالة ، فإنه من المحتمل أن تزداد قيمة إحدى السلعتين أو تنخفض وبالتالي يتحمل واحداً من المتعاملين خسارة في هذه الحالة ، كذلك قد يحدث أن تتلف السلعة التي سيتم الدفع بها لو تدهورت جودتها بسبب الاحتفاظ بها لأوقات طويلة .

أنواع النقود :

أخذت النقود العديد من الأشكال بعد التخلص من نظام المقايضة، حيث كانت النقود السلعية هي أول نوع، وجاء من بعدها النقود المعدنية ثم الورقية، وأخيرها ظهرت النقود الإلكترونية، ونأتي بالتفصيل أشكال النقود في كل مرحلة من المراحل مدعمين ذلك بأمثلة.

مرحلة النقود السلعية :

إن اتساع عمليات التبادل السلعي بين الأفراد والجماعات وتعقد هذه العملية .دفع بالجماعات الإنسانية إلى تفكير باختيار سلعة معيارية يستطيعون من خلالها تقويم السلع الأخرى .وقد تحددت هذه السلعة المعيارية حسب طبيعة المجتمعات والنمط الإنتاجي السائد فيها .حيث نجد أن المجتمعات الزراعية اعتمدت كمية من القمح أو الشعير كوحدة معيارية يتبادل الناس على أساسها سلعهم، وفى المجتمعات الرعوية كانت هذه الوحدة هي راس الغنم، كما أن تباعد المجتمعات عن بعضها جعلها تعتمد وحدات متباينة وغير متجانسة لتعبر عن طبيعة الحياه الاجتماعية السائدة آنذاك .

إن عملية المقايضة التي كانت سائدة بين الافراد والقبائل، والصعوبات التي ترتبت عنها دفعتهم إلى ضرورة استعمال وسيط عملية المبادلة والتفكير في اختيار سلعة تتصف بالقبول العام .وبذلك ظهرت الأشكال الأولى للنقود في شكل سلع استهلاكية تختلف من مجتمع على آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى، بحيث يتم اختيار سلعة واحدة معينة تلعب دور النقد، فمثلا اتخذ الصينيون القدامى الحرير، وفي الهند استعملت الماشية كنقود، بينما استعمل قدماء المصريين والحضارة البابلية القمح كنقود، كما يوجد هناك مجتمعات أخرى استعملت سلع أخرى كالصدف والجلود والملح والتبغ والمعادن الثمينة....الخ.

وعليه نجد هذه السلعة التي وقع اختيار الجماعات عليها للقيام بوظيفة النقود، لابد أنها كانت تختلف من بيئة إلى أخرى تبعا لعوامل تميز البيئات المختلفة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية كإمكانية الحصول على السلع بكميات كافية، ودرجة تمثلها للثروات المعروفة في ظل ذلك الحين، كما أن اختيار مثل هذه السلع لابد أن يكون قد خضع الاعتبا رات تتصل بمستوى التفكير السائد وأذواق الجمهور وعاداته وطبيعة الشعائرالدينية في بداية المرحلة الشيء الوحيد الذي يجمع بين هذه النقود السلعية هو تمتعها بالقبول العام من قبل افراد المجتمع، وكذلك تساوي القيمة السلعية للسلعة كنقد مع قيمتها في استعمالها كسلعة.

وتعتبر أول نوع من النقود حيث فرضتها طبيعة النظام الاقتصادي السلعي، مثل :القمح، البن، الشاي، التبغ، الفضة، الذهب ...الخ .وفي البداية كانت تستعمل هذه السلع استعمالا مزدوجا، حيث أنها تستخدم كسلعة لاستهلاكها، كما تستخدم كنقد لإتمام عملية التبادل، وقد استمر البحث عن أفضل السلع للقيام بوظائف النقود وذلك بالاعتماد على بعض المؤشرات مثل :الندرة، وقابلية التجزئة، وعدم قابلية اهتلاك القيمة، حتى تم استخدام المعادن النفيسة .

مرحلة النقود المعدنية :

تدرجت البشرية في اكتشاف خصائص النقود لاستخدامها في المبادلات، فمن مرحلة المقايضة إلى مرحلة النقود السلعية، وقد استمر التطور في مجال البحث عن أكفأ السلع للقيام بوظائف النقود والقضاء نهائيا على صعوبات المقايضة، حتى الوصول إلى مرحلة النقود المعدنية والتي بدأت باستعمال معادن عديدة مثل :الحديد، النحاس والبرونز، إلا أن هذا لم يدم طويلا حتى تم استخدام المعادن النفيسة(الذهب والفضة) نظرا لما تتمتع به هذه المعادن من مميزات وخصائص طبيعية وفيزيائية جعلتها أكثر صلاحية في القيام بدور النقود ومن أهم المميزات:

-عدم قابليتها للتلف وبذلك فهي أحسن لحفظ القيمة.

-قابليتها للتجزئة إلى قطع متماثلة دون أن تتعرض قيمتها للتدهور وبالتالي فهي تستخدم في المبادلات الصغيرة والكبيرة.

-سهولة نقلها لخفة وزنها وارتفاع ثمنها، حيث نقل جزء صغير منها يمكن من جلب جزء كبير من السلع.

-يمتاز المعدنين الذهب والفضة الثبات النسبي في قيمتهما وذلك لفترة زمنية كبيرة نسبيا، نظرا لندرتهما النسبية في الطبيعة وضعف المستخرج منهما، فكما دلت عليه الدراسات الجيولوجية عبر الزمن أنها لا تتعدى نسبة وجودهما في الطبيعة من 1الى 2%

قد تطورت النقود المعدنية حسب تطور الأنظمة النقدية التي تديرها من سلعة نقدية طبيعية إلى سلع نقدية مسكوكة على أساس الوزن والعيار، وذلك خوفا من أخطار الغش والتزوير في هذه النقود، فبدأت السلطات تحرص على أن تقوم بضمان سك النقود المعدنية حتى تمنح ضمانا للعملات والتي تكون مطابقة للمواصفات القانونية.

مرحلة النقود الورقية والكتابية.

أ - **النقود الورقية.**

مع توسع العمليات التجارية وازدهارها ظهر نوع جديد من النشاط التجاري يقوم على إيداع الافراد لنقودهم لدى الصيارفة لحفظها في مخازن وحراستها، ويحصلون مقابل ذلك على إيصالات أو شهادات إيداع صكوك أو سندات بقيمة الوديعة، وكانت هذه الأخيرة تمثل كمية من الفظة أو الذهب، كما أن صاحب الوديعة كان يدفع أجرة للصيارفة مقابل الحفظ والحراسة، وبالتدرج بدا الأفراد يتداولون هذه الإيصالات ويستعملونها في سداد التزاماتهم كالنقود المعدنية، ولاختلاف حجم المعاملات بين الافراد بئلسث أخذ الصيارفة بإصدار صكوك بفئات صغيرة مختلفة.

ب -**النقود الكتابية (نقود الودائع) :**

يعرف هذا النوع من النقود على أنها مجموعة الودائع للأفراد ورجال الأعمال والمشروعات والحكومات والقطاع العام والمؤسسات المالية لدى البنوك التجارية، وهي بدورها تستعمل في المبادلات كالنقود الورقية والمعدنية وتنتقل ملكيتها من شخص لآخر بواسطة الشيكات والحوالات وغيرها من أدوات استعمال الحساب الجاري.

مرحلة النقود البلاستيكية :

إن تنفيذ نظم السداد الالكترونية لازال في بدايته تحت التطوير، والمقومات الفنية والاقتصادية والثقافية والقانونية ليست كلها مفهومة، وهناك شيء واضح بالنسبة لكل شخص له شأن بالسداد الالكتروني وهو أن هذه الطريقة أقل تكلفة من طريقة إرسال الفواتير الورقية ثم بعد ذلك تسلم المدفوعات .كذلك توفر على الشركة مبالغ كبيرة، وتناسب العملاء.

والنقود البلاستيكية ما هي إلا بطاقات للدفع الالكتروني أو البطاقة البلاستيكية هي بطاقة مستطيلة الشكل تحمل هذه البطاقة ما يسمى **بالشريط الممغنط** يحمل اسم حاملها ورقم البطاقة ورقم حسابه وتاريخ انتهاء صلاحيتها وهو المكان المخصص على البطاقة لتخزين البيانات الالكترونية التي يحتاجها الحاسب الآلي للتعرف على البطاقة .إضافة إلى **الصورة ثلاثية الأبعاد (الهولوجرام)** وهو العلامة المميزة للهيئة الدولية والتي تعطي التصريح للمؤسسات المالية بإصدار البطاقات .كما نجد كذلك **شريط التوقيع** وهو المكان الذي يقوم حامل البطاقة بالتوقيع عليه عند تسلم البطاقة ويمكن التأكد من خلاله من قبل التاجر من هوية حامل البطاقة بمضاهاة هذا التوقيع مع التوقيع على إشعار البيع .أما **رقم الترميز الشخصي** فهو ما يسمى بالرقم السري.

تنقسم هذه البطاقات إلى **بطاقات محلية** أي لا يتجاوز استعمالها حدود الدولة ، و**بطاقات عالمية** تستخدم في كل دول العالم . كما نجد كذلك البطاقات الذهبية التي تمنح حاملها سقفا ائتمانيا عاليا .